موقع مصطفى نور الدين عطية

هوامش

Haoamish



اللوبي الصهيوني في الكونجرس الامريكي .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ١٣٨، ٢٩ ديسمبر ١٩٨٦، باريس، ص ص ١٨ – ١٩

السبت 27 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

"اللوبي" الصهيوني في الكونغرس الاميركي

الدولارات للمرشحين حسب تصويتهم مع او ضد اسرائيل

ظل الحزب الجمهوري يشكل الأغلبية داخل مجلس الشيوخ في الكونغرس الاميركي لمدة ست سنوات، وأعادته الانتخابات التي جرت في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي الى مرتبة الأقلية اذ أصبح له ٤٥ مقعداً مقابل ٥٣ مقعداً قبل الانتخابات، وأصبح الحزب الديموقراط

الانتخابات.. وأصبح للحزب الديمقراطي «المعارض» ٥٥ مقعداً مقابل ٤٧ مقعداً. وبذلك أصبحت الادارة الاميركية الحالية في مواجهة كاملة مع الكونغرس بمجلسيه وذلك لأن الحزب الديمقراطي كان يسيطر قبل الانتخابات بالفعل على مجلس النواب وحسّنت الانتخابات الاخيرة من وضعه ليتمتع بأغلبية ٨٠ مقعداً في مواجهة الحزب الجمهوري.

واذا كانت الادارة الاميركية تعودت ممارسة «سلطة موازية» في اتخاذ قراراتها بغير علم الكونغرس مثلما حدث في عملية غزو «غرينادا» وأخيراً في فضيحة بيع اسلحة اميركية الى ايران التي تعتبرها الادارة الاميركية من البلدان المخططة للارهاب الدولي، فان قرارات من هذا النوع تظل محدودة، وقد يدفع الرئيس غالياً ثمن بعضها خصوصاً اذا كانت المعارضة تسيطر على الكونغرس. ولقد لعب اللوبي الصهيوني - الاميركي دوراً اساسياً في التغييرات الأخيرة التي طرأت على تركيب الكونغرس بمجلسيه، وكان ذلك من عوامل تصعيد المزايدة السياسية حول الشرق الأوسط خصوصاً ان ٣٤ مقعداً كان يجب تجديد عضويتها كانت للحزب الجمهوري الذي فاز بعشرين مقعداً منها في الانتخابات الأخيرة.

وعلى الرغم من الانسجام التام بين السياسة الخارجية الاميركية والاسرائيلية، فان ذلك لم يحد من تزايد تأثير اللوبي الصهيوني على القرار الأميركي بتدخله المباشر والمكثف لدعم اعضاء

الكونغرس الذين يعارضـون انتهاج سياسة اميركية – عربية مـوازية.. ففي الانتخـابات الأخيرة التي أكدت هيمنة الحزب الديمقراطي على مجلسي الشيوخ والنواب، اي على الكونغرس، في مواجهة الرئيس ريغان، بـدا هذا الانتصـار الصهيوني واضحاً.. وذلك لا يعني تخلي المساندة الصهيونية للرئيس ريغان وانما يعني استقرار غالبية داخل الكونغرس تضمن تأييـداً دائماً لاسـرائيل واكتسـاب أعوان جدد لها داخـل الكونغرس مع تمكين الأعوان القدامى من الاحتفاظ بمقاعدهم. وهـذا يعكس استراتيجيـة اللوبي الصهيوني التي يمكن تلخيصها في الانتشار داخل الكونغرس بغض النظر عن التوجـه السياسي للعضو الذي تذهب اليه المساندة باستثناء التوجه المساند لاسرائيل.. أي ان المسـاندة لا تقوم على حس «اميـركي قومي» وانمـا عـلى همّ دعم اسرائيل.. الوطن الأول للصهيوني الاميـركي، «المنفي» في الولايات المتحدة!! ولكن ذلك لا يتعارض جوهرياً مع طبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط التي تلتقي مع السياسة الاسرائيلية وتتقاطع معها. وحتى لو كان لاسرائيل وجهة نظر خاصة بها وبطبيعة دورها في المنطقة، فان ذلك حتى اللحظة الراهنة لا بد وان ينسق مع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص، وهو ما يعني ان المكسب الصهيوني مضمون في كل الأحوال.

وطبقاً لمعلومات لجنة الانتخابات الفيدرالية الاميركية، أنفقت لجان العمل السياسي الموالية

لاسرائيل حتى أول تموز (يوليو) الماضي أكثر من مليوني دولار لدعم الحملات الانتخابية للموالين لاسرائيل داخل الكونغرس في كل من مجلسي الشيوخ والنواب. ولقد ذهب معظم هذا المبلغ (١,٤ مليون دولار لمصلحة ٦١ مرشحاً من مجلس الشيوخ منها ٩٤٢ الف دولار لمرشحين من الحزب الديمقراطي و٥٣٠ الف دولار لمرشحين من الحزب الجمهوري) .واذا كان الحزب الديمقراطي قد شكل الأغلبية في مجلس النواب، فقد كان ينقصه اربعة اصوات ليسيطر على مجلس الشيوخ.. وكانت أكبر مساندة من اللوبي الصهيوني موجهة نحو ثلاثة من الديمقراطيين الموالين لسياسة منحازة لاسرائيل داخل الكونغرس وهم جون ايفانز الذي تلقى وحده ١٢٨ الف دولار، يليه ألن كرانستون (١٢٥ الف دولار) وتوم داشيل (١٠٦ آلاف دولار)..

ومرة أخرى تنبغي الاشارة الى ان الدعم لم يكن يذهب الى اتجاه سياسي بعينه باعتباره يعبر عن تفضيل صهيوني كما يبدو من كثافة التوجه الى هذا الحزب او ذاك وانما الخلفية الحقيقية تتمثل في دعم المرشح الذي يتمتع بموقع منافس أقوى امام مرشح آخر يناصر سياسة متوازنة بالشرق الأوسط او يناصر العرب ويعارض سياسة اميركية منحازة كلياً لاسرائيل. فكل الذين دعمهم اللوبي الصهيوني اياً كان انتماؤهم كانوا ينافسون بعض المرشحين الأقل دعماً لاسرائيل او الموالين للعرب.

وما له أهمية بالغة في الانتخابات الاميركية

ليس فقط الدور الذي يلعبه اللوبي الصهيوني وانما ايضا مدى اعتبار المرشح لأهمية اللوبي الصهيوني في الانتخابات.. ويبدو هذا بصورة صارخة في التصويت على القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط داخل الكونغرس.

وعلى سبيل المثال، حدث ان صوّت اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٦ حول مسألة بيع صواريخ بنحو ٢٦٥ مليون دولار للمملكة العربية السعودية.. وصوت مع البيع ٣٤ عضواً في مجلس الشيوخ و٦٦ عضواً ضد البيع. والمهم في هذا التصويت أن ١٤ عضواً

من الحزب الجمهوري صوتوا ضد الرئيس ريغان (أي ضد بيع الصواريخ). وما له دلالة هنا ان هؤلاء الجمهوريين كانوا يعدون في الوقت نفسه لحملاتهم الانتخابية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦ وذلك لتجديد ثلث أعضاء المجلس، وان أربعة جمهوريين فقط من الذين دخلوا هذه الانتخابات صوتوا مع قرار بيع الصواريخ.

وغالباً ما يعطي الدعم الصهيوني للمرشحين نتائج جيدة، اذ ان ٩ من اعضاء الحزب الجمهوري الذين صوتوا ضد قرار بيع الصواريخ احتفظوا بمقاعدهم في مجلس الشيوخ الجديد وكذلك كل الذين صوتوا ضد بيع الصواريخ من الحزب الديمقراطي والذين دخلوا هذه الانتخابات. (أنظر الجدول ١).

كيف فاز كرانستون؟

وتظهر خلفيات الانتخابات الاميركية طبيعة «الديمقراطية» الاميركية. وجوانب التضليل فيها، والدور الذي تلعبه الأموال في توجيه الأصوات نحو مرشح بالذات وابعاد خطر المنافسة عنه بكل الوسائل. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ان اللوبي الصهيوني غضب على تشارلز بيرسي (الجمهوري من ولاية اليوني) والذي كان يشغل منصب رئيس لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية وذلك لأنه ساند قرار الرئيس ريغان عام ١٩٨١ بيع طائرات «الأواكس» وقاذفات متقدمة للسعودية.. وكان لا بد ان يسقط بيرسي. ومن أجل ذلك أنفق الملياردير الصهيوني ميكائيل جولاند (من جنوب كاليفورنيا) مليون دولار من جيبه الخاص. وفي الانتخابات الأخيرة اتخذ هذا الملياردير موقفاً مماثلاً ضد ادوارد زشو المرشح الجمهوري ضد عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي ألن كرانستون في ولاية كاليفورنيا، لأن زشو، حسب جريدة «لوس انجلوس تايمز» قد ضايق اعضاء مجلس الشيوخ اليهود والجماعات الموالية لاسرائيل بتصويته مرتين ضدهم، المرة الأولى بعدم موافقته على اعطاء اسرائيل مساعدة اضافية من الميزانية، والمرة الثانية في تصويته في شهر ايار (مايو) الماضي مع بيع الأسلحة الاميركية للسعودية. ولقد لجأ اللوبي الصهيوني الى سياسة مزدوجة لينتصر كرانستون على زشو. فمن ناحية دعم الحملة الانتخابية لمرشح ثالث عن «الحزب المستقل»

يسمى ادوارد فالين وهو ذو اتجاه يميني مثل زشو.. وقد قبل فالين مبلغ ١٢٠ الف دولار لكي يجذب اليه اصوات المنتخبين من المحافظين والمناهضين لكرانستون وبالتالي لئلا تذهب هذه الأصوات الى زشو، ويصبح ذلك اسهاماً في توجيه الجزء الاكبر من الأصوات نحو كرانستون. وتحققت الخطة واحتفظ كرانستون بمقعده في مجلس الشيوخ وذلك بفارق ١١٧ الف صوت زيادة على منافسه، بينما نال فالين ١٧٥ الف صوت بالاشتراك مع جاك ماكينلي (المرشح عن الحزب الليبرالي) والذي رفض مساندة اللوبي الصهيوني.

وجدير بالذكر ان آلن كرانستون تلقى ١٢٥ الف دولار مساندة من جماعات العمل السياسي الصهيونية، بينما بلغت نفقات حملته الانتخابية ١٨ مليون دولار!! وهو أكبر مبلغ أنفقه عضو مجلس شيوخ على حملته الانتخابية، حسبما يقول جون إيغان مدير تحرير التقرير الاميركي الهام «واشنطن ريبورت أون ميدل ايست آفيرز».

هذه المساندة الصهيونية لكرانستون لها أسبابها.. فهو أحد كبار المدافعين عن اسرائيل داخل الكونغرس الاميركي وهو مؤيد دائم لزيادة المساعدة الاميركية لاسرائيل ومعارض أبدي لبيع الأسلحة للدول العربية «المعتدلة».

وما جعل لكرانستون الحظ الأوفر من مساندة

اللوبي الصهيوني هو بالضبط عدم تردده من دعم اسرائيل. وذلك يستدعي ان نذكر ان منافسه زشو لم يكن معادياً لاسرائيل وانما فقط سبق ان تحفظ على اتفاق التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة باعتباره مضراً بمصالح المزارعين الاميركيين، واذ كان قد انتهى الى الموافقة على الاتفاق فان فكرة التردد ذاتها كانت كافية لمعاداته.. ولم تشفع له تصريحاته بعد ذلك حول مسألة بيع الأسلحة للسعودية بأنه «أراد بها دعم موقف الادارة الاميركية».. وانه «لن يصوت الآن على مثل هذا البيع».. بل و«انه لا يتردد في اعتبار وجود اسرائيل الدائم مسألة هامة فقط وانما يجب تجاوز المساندة الاقتصادية الى دعم عسكري..»!!

ولكن مقابل هذه التصريحات تأتي تصريحات كرانستون اكثر تحديداً فهو يقول «ان اسرائيل هي حليفنا الحقيقي الوحيد في المنطقة والديمقراطية القوية الوحيدة في الشرق الأوسط، وان على الدول المجاورة ان تعترف بها وان تدخل في مفاوضات مباشرة معها.. وان بيع الأسلحة الاميركية، حتى لدول صديقة لأميركا ومعتدلة لا يعتبر افضل وسيلة لمباحثات السلام».

المسألة اذن ليست ان يكون عضو الكونغرس ضد العرب فقط، وانما يجب ان يعلن ولاءه لاسرائيل ولمصالحها وبشكل واضح وصريح. وهذه الصراحة تأخذ صورتها الأكثر دلالة عندما تتحول الى مقترحات يمكن تجسيدها.

تحالف جمهوري- ديمقراطي

ونذكر بأن التغيرات التي حدثت في تركيب مجلس الشيوخ وتحوله تحت سيطرة الحزب الديمقراطي نزع رئاسة اللجان التي تصرِّف شؤون الكونغرس من مناصرين مخلصين لاسرائيل من الحزب الجمهوري، ولكن لتظل في يد مناصرين مخلصين لاسرائيل ايضا من الحزب الديمقراطي!! من ذلك على سبيل المثال انتقال رئاسة لجنة العمليات الخارجية من يد روبرت كاستن الى دانييل أنووي.. وكان الأول قد تلقى من اللوبي الصهيوني ١١٧ الف دولار والثاني نحو ٤٩ الف دولار عشية الانتخابات الأخيرة.. فالجمهوري والديمقراطي، كلاهما، برغم تنافسهما السياسي قادا حملة مشتركة داخل مجلس الشيوخ في العام الماضي لكي يتم تخفيض سعر الفائدة على ديون اسرائيل العسكرية من ١١,٤ في المئة الى ٥ في المئة فقط، وهو ما يعني ارتفاع المساعدة الاميركية لاسرائيل الى أكثر من ٥٣١ مليون دولار بشكل غير مباشر!!

ونجد هذا التحالف الجمهوري – الديمقراطي داخل الكونغرس الاميركي لمصلحة اسرائيل وضد العرب بلا تمييز وعلى الدوام سواء كانت الأغلبية لهذا الحزب او ذاك. فالاختلاف ربما يتناول السياسة الداخلية للولايات المتحدة أما العلاقات الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط فهي تتمتع بالثبات والانحياز.. حتى ولو كان ذلك ضد

المصانع الاميركية. ففي كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي قاد عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي ادوارد كنيدي حملة توقيعات جمع فيها ٤٥ توقيعاً من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين و٢٩ من الحزب الجمهوري، من أجل معارضة بيع أسلحة متطورة للأردن وذلك حتى يوقع الأردن أولاً اتفاقية سلام مع اسرائيل.

وحدث تحالف مماثل في ايار (مايو) الماضي عندما كان مجلس الشيوخ لا زال تحت سيطرة الحزب الجمهوري، اذ لم يوافق مجلس الشيوخ على اقتراح الادارة الاميركية بيع أسلحة قيمتها ٣٥٤ مليون دولار للسعودية وذلك بأغلبية ٧٣ صوتاً. هذا على رغم اشارة البعض الى ان ذلك التصويت كلف في الماضي الشركات الاميركية خسارة بلغت ١٢ مليار دولار، حينما لم يوافق الكونغرس على بيع طائرات للسعودية فتوجهت الى الصناعة البريطانية لشراء طائرات من طراز «تورنادو».

الى ذلك تشير التركيبة الجديدة للكونغرس الى تطورات اخرى متعلقة بالسياسة الخارجية الاميركية في الشرق الأوسط. ففي مجلس النواب مثلاً جدّت اسماء تدعم اسرائيل دعماً مطلقاً وتتلقى هي دعماً مماثلاً من لجان العمل السياسي الصهيونية. ومن بين هذه الأسماء يظهر اسم هاري رايد وهو ديمقراطي تلقى مساندة من اللوبي الصهيوني بلغت حتى تموز (يوليو) الماضي

٨٧,٥ الف دولار.. وقد أصبح رايد عضواً في لجنة الشؤون السياسية لأوروبا والشرق الأوسط. (انظر الجدول ٢). ومن ناحية اخرى احتفظت الأسماء التي ترأست لجان الشؤون الخارجية في الكونغرس قبل الانتخابات بمقاعدها وتلقت جميعها مساعدات من اللوبي الصهيوني في حملاتها الانتخابية.

ونجد بين اعضاء لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية اسماء مثل دانت فاسيل وهو ديمقراطي عن ولاية فلوريدا (تلقى من اللوبي الصهيوني ١١ الف دولار) ووليام برومفيلد وهو جمهوري من ولاية ميتشيغان (٥,٥ آلاف دولار). وفي لجنة مجلس النواب لاقرار المساعدات الخارجية نجد اسم سيلفيو كونت وهو جمهوري عن ولاية ماسوشيست (٥ آلاف دولار). ومن لجنة مجلس النواب لشؤون السلاح لس أسبين وهو ديمقراطي عن ولاية ويسكونسن (٨ آلاف دولار).. ومن اللجنة الخاصة بالشؤون الخارجية لأوروبا والشرق الأوسط نجد أسماء لي هاملتون وهو جمهوري عن ولاية أنديانا (١٢,٨ الف دولار)...

داشيل وعبد النور

ومن الأمثلة ذات الدلالة في الانتخابات الماضية الحملة التي قام بها اللوبي الصهيوني للحيلولة دون اعادة انتخاب عضو مجلس الشيوخ الاميركي من اصل عربي جيم عبد النور، وذلك لأنه ساند بيع الأسلحة الى المملكة العربية

السعودية وكذلك عدم موافقته على الانضمام للمجموعة الرافضة لبيع صواريخ ستينجر الى الأردن عام ١٩٨٤.

وساند اللوبي الصهيوني منافس عبد النور على مقعد مجلس الشيوخ عن ولاية سوث داكوتا المدعو توم داشيل الذي تلقى دعماً تجاوز ١٠٦ آلاف دولار حتى شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٦، ويقدر انه تلقى أضعاف هذا المبلغ في الشهور الأربعة السابقة على الانتخابات.

والمعروف ان داشيل احد كبار المناصرين لاسرائيل وقد بذل جهوداً كبيرة لكي يتم توقيع الاتفاق الاميركي — الاسرائيلي حول «التجارة الحرة» بينهما. ولقد زار اسرائيل مؤخراً وعند عودته أدلى بحديث عاطفي عن ضرورة تأمين سلامة اسرائيل من الغزو المعادي الذي يهددها من الجولان ومن القدس. وقال: «لقد كنت أقول انه يجب ان ندعم اسرائيل هذه «الأمة الصغيرة» وصديقنا القوي في المنطقة.. وكنت أتصور اني اعرف هذا. ولكن في الواقع لم أكن أعرف شيئاً حتى زيارتي لاسرائيل. اذ يكفي ان نرى الجولان لنعرف مقدار التهديد الذي تتعرض له اسرائيل.. او ان نعرف انه يمكن الانتقال من تل أبيب الى القدس في دقائق معدودة لندرك ان اسرائيل يمكن شقها الى نصفين خلال ساعات قليلة اذا ما تعرضت لغزو معادٍ»!! وفاز داشيل بمقعد مجلس الشيوخ ضد الاميركي — العربي عبد النور!

والذي يمكن استخلاصه بشكل عام هو ان الأغلبية في الكونغرس بمجلسيه في يد مراكز رأس

المال اليهودي الصهيوني في الولايات المتحدة.

وليست تلك الأغلبية حكراً على رئيس الولايات المتحدة من أي حزب كان. ويتجلى ذلك في معادلة حسابية بسيطة: من بين اعضاء مجلس الشيوخ المئة تلقى ٦١ عضواً مساندة من اللوبي الصهيوني وهم ٢٤ من الحزب الجمهوري و٣٧ من الحزب الديمقراطي. اما في مجلس النواب المؤلف من ٤٣٥ عضواً فقد تلقى ١٩١ عضواً مساندة من اللوبي الصهيوني توزعت على ٥٣ عضواً من الحزب الجمهوري و١٢٨ عضواً من الحزب الديمقراطي. هذا مع العلم ان مقاعد الحزب الجمهوري في مجلس النواب بعد

جدول ١

أعضاء الكونغرس الذين عارضوا بيع الأسلحة للسعودية في شهر حزيران (يونيو) الماضي ونجحوا في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) في مجلس الشيوخ. وفي الجدول اسماؤهم والولايات التي فازوا عنها والمبالغ التي تلقوها من اللوبي الصهيوني.

من الحزب الجمهوري	بالدولار	الولاية
الفونسو دامتو	١٨٠٠٠	نيويورك
شارلز غراسلي	١٥٦٠٠	إيوا
روبرت كاستن	١١٧٠٠٠	وسكونسن

فرانك موركوفسكي	١٨٥٠٠	آلاسكا
دون نيكليز	-	اوكلاهوما
بوب باكوود	٣٧٠٠٠	أويغون
وارن رودمان	-	نيوهامشاير
أرلن سبكتر	٩٢٢٧٣	بنسلفانيا
ستيفن سيمز	-	ايراهو
من الحزب الديمقراطي		
دال بومبرز	٢٠٣٥٠	اركنساس
ألن كرانستون	١٢٥٢٧٤	كاليفورنيا
ألن ديكسون	٢٣٧٥٠	الينوي
كريستوفر دود	٣٣٧٥٠	كونكتكت
واندل فورد	٥٥٠٠	كنتكي
جون غبين	٦٦٠٠	أوهايو
أرنست هوليغز	١٢٥٠٠	سوث كارولينا
دانييل أنووي	٤٨٨٢٥	هاواي
باتريك ليهي	٦٨٧٠٠	فرمنت

جدول ٢

اعضاء مجلس الشيوخ الجدد والمبلغ الذي تلقاه كل منهم من اللوبي الصهيوني حتى شهر تموز (يوليو) ١٩٨٦.

من الحزب الديمقراطي	بالدولار	الولاية
ريتشارد شيلبي	٢٥٥٠٠	الاباما
تيري سانفورد	١٨٠٠٠	نورث كارولينا
تيموثي ويرث(*)	٣٧٠٠٠	كولورادو
كنت كونراد	٧٥٠	نورث كارولينا
توماس داشيل	١٠٦٠٠٠	سوث داكوتا
روبرت جراهم	٥٢٥٠	فلوريدا
ويش فولر	٣٢٥٠٠	جورجيا
جون براووكس(*)	٣٨٠٠٠	لويزيانا
باربارا ميكولسكي	٥٠٠	ماريلند
هاري رايد	٨٧٥٠٠	نيفادا
بروك آدمز	-	واشنطن
من الحزب الجمهوري		
جون ماكلين(*)	٢٥٠٠٠	اريزونا
كريستوفر بوند	٧٠٠٠	ميسوري

هؤلاء نجحوا في الانتخابات التي جرت في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وكسبوا مقاعدهم من الحزب المنافس، باستثناء الاسماء التي تحاذيها العلامة (*) والتي فازت ضد منافسين ينتمون الى حزب آخر.

الانتخابات الأخيرة انخفضت لتصبح ١٧٥ مقعداً وارتفع عدد مقاعد الحزب الديمقراطي الى ٢٦٠ مقعداً. فاذا كانت جماعات الضغط الصهيوني تسيطر على نحو ٤٤ في المئة من اصوات هذا المجلس فان اخضاع النسبة المتبقية لا يكلف اكثر من التلويح باقتراب موعد الانتخابات المقبلة، هنا او هناك وعلى هذا المستوى او ذاك، حتى يسيل اللعاب على المال الصهيوني الضروري من اجل الحفاظ على المقعد او من أجل كسب مقعد جديد لهذا الحزب أو ذاك..

مصطفى نور الدين عطية

أي رسالة أو تعليق؟